

تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830

السداسي: الثالث

ماستر 2

اسم الوحدة: العلاقات الجزائرية الأوروبية 2

العلاقات الجزائرية السويدية

أ.د. عبد القادر فكير

1- نبذة عن تاريخ السويد بين فترة العصور الوسطى و العصر الحديث:

بدأت العصور الوسطى في السويد حوالي عام 1000 وانتهت في عام 1520. قبل وصول المسيحية إلى الأراضي السويدية ، آمن شعب السويد بوجود عدة آلهة أشهرها أودين (Odin) أو ثور (Thor) أو فراي (Frey). ظهرت المسيحية في السويد حوالي عام 1000 بتتويج أول ملك مسيحي ، أولوف سكوتكونونغ (Olof Skötkonung). وهكذا تم بناء الكنائس الأولى في سيجتونا (Sigtuna)، وتم تنصيب أول رئيس أساقفة سويدي في عام 1164 في أوبسالا (Uppsala). تم بناء العديد من المدن وتم تقسيم السويد إلى مقاطعات ، لكل منها قوانينها الخاصة. تطور البرلمان السويدي خلال العصور الوسطى وكان مقسماً إلى أربع طبقات: النبلاء ورجال الدين والبرجوازية والفلاحون.

في نهاية العصور الوسطى ، في عام 1397 ، تم تجميع تيجان النرويج والدنمارك والسويد تحت سلطة Regent Marguerite بهدف إنشاء اتحاد: اتحاد كالمار (Kalmar). حدثت العديد من الثورات بين السويد و القوة الملكية الدنماركية . وبلغت هذه الصراعات ذروتها في "حمام الدم في ستوكهولم" (« Bain de sang de Stockholm ») عام 1520 ، حيث قام ملك الاتحاد الدنماركي كريستيان (Christian II) الثاني بإعدام 80 من النبلاء المشتبه في انتمائهم إلى القومية. أدى هذا الحدث إلى ثورة أدت إلى نهاية الاتحاد. استولى غوستاف فاسا (Gustave Vasa) على السلطة وتوج في 6 يونيو 1523 ، ليصبح ملكاً على السويد.

خلال فترة حكمه حدثت العديد من التغييرات. أعادت السويد اكتشاف استقلالها الاقتصادي وأصبحت لوثرية. من خلال تأثير القس الألماني مارتن لوثر (Martin Luther)، أصبحت الكنيسة السويدية بروتستانتية. من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر ، شهدت السويد العديد من الحروب حول بحر البلطيق ، وهو رمز القوة

للتجارة. في الصراع مع روسيا وألمانيا وبولندا والدنمارك ، سيطرت السويد على بحر البلطيق في منتصف القرن السابع عشر ثم استولت على أجزاء من شمال ألمانيا وبولندا. ثم أصبحت قوة عظمى. الملك السويدي تشارلز الثاني عشر (Charles XII)(1697-1718) ، بعد خسارة عدة حروب ، تخلت عن الأراضي المحتلة. ثم تم تقليص أراضي السويد إلى إقليم يتوافق بشكل أو بآخر مع أراضي السويد وفنلندا الحالية. تنازلت عن فنلندا لروسيا خلال الحروب النابليونية.

من أجل تحسين الاقتصاد السويدي ، طورت الدولة البحث والعلوم. في عام 1740 تم إنشاء أكاديمية العلوم. خلال عصر التنوير ، شهدت السويد ازدهارًا متزايدًا. تحددت فترة التغيير هذه سلطة رجال الدين والنبلاء في قلب المجتمع السويدي. انتشرت الكثير من الإصلاحات والثورات في جميع أنحاء البلاد وكذلك في أوروبا. حاول الملك غوستاف الثالث (Gustav III) ، الذي توج عام 1771 ، زيادة سلطته من خلال تنفيذ انقلاب ، دون عنف ، بهدف السيطرة وحده على البلاد عام 1772. وانتهى عصر الحرية.

2- امتداد نشاط البحرية السويدية إلى جنوب أوروبا والبحر المتوسط:

لم تكن المصلحة التجارية الأصلية للسويد في جنوب أوروبا تتمثل في أعمال الشحن: بل كان الملح البرتغالي. أصبح الملح الذي حملة الهولنديون من سيتوبال (Setubal) هو نوعية الملح المفضلة في السويد بحلول النصف الأول من القرن السابع عشر، ولأن الملح كان سلعة ذات أهمية استراتيجية، أصبح الاتصال بمصادر الملح في جنوب أوروبا ذا أهمية استراتيجية. أولت السياسة التجارية السويدية في القرنين السابع عشر والثامن عشر الكثير من الاهتمام لقضية إمدادات الملح. وفي النصف الأول من القرن السابع عشر، كانت التجارة الخارجية للسويد تعتمد على القدرة الاستيعابية الهولندية. بعد عام 1650، دخلت السويد سياسة تجارية جديدة تهدف إلى تقليل اعتماد المملكة على الهولنديين، وتضمن جزء من السياسة بناء بحرية تجارية خاصة بها للتجارة مع جنوب أوروبا. وفي سبعينيات وثمانينيات القرن السابع عشر، أبحرت السفن السويدية إلى البرتغال في قوافل محملة بقضبان الحديد والقطران والزفت والأسلحة، وعادت محملة بشحنات الملح. أبحرت حوالي عشرين سفينة سنويًا إلى البرتغال بحلول أواخر القرن. وعندما ارتفعت أسعار الملح البرتغالي بشكل كبير، في أوائل تسعينيات القرن السابع عشر، ذهب الربانون السويديون إلى البحر الأبيض المتوسط للعثور على مصادر جديدة أرخص للملح. فتحت هذه الخطوة الطريق أمام التجارة السويدية المباشرة داخل حوض البحر الأبيض المتوسط.

ومع ذلك، كان الشحن في جنوب أوروبا عملاً محفوفًا بالمخاطر. كانت السفن مهددة من قبل القراصنة من شمال أفريقيا، ويمكن بيع البضائع والسفن ووضع البحارة في الأسر. وهذا ينطبق حتى على السفن السويدية والبحارة السويديين. استمرت الحرب بالطبع، حرب القراصنة، لعدة قرون - وهي تعبير عن الصراع بين المسلمين والمسيحيين. غالبًا ما تم وصف القراصنة البربريين بأنهم قراصنة - سواء من قبل المعاصرين أو في الأدبيات

التاريخية. مثل هذا الوصف غير صحيح. تصرف القراصنة بإذن حكامهم في تونس وطرابلس والجزائر والمغرب. الطريقة الأكثر ملائمة لوصفهم هي أنهم أفراد. ومع ذلك، كان الوضع أكثر تعقيداً لأن تونس وطرابلس والجزائر لم تكن دولاً مستقلة بل كانت تابعة للحكم العثماني الرسمي. ورغم ذلك، مارسوا "سياستهم الخارجية" الخاصة بهم. في الواقع، كانت الحرب بالطبع حجة مهمة لدعم شرعية الحكام المحليين وشبه استقلالهم. وكانت الدولة المستقلة الوحيدة حقاً في شمال إفريقيا هي المغرب. لم تكن الحرب تتعلق بالشحن فقط. كان القراصنة البربريون يدهمون المناطق الساحلية في إسبانيا والبرتغال وجزر الكناري وجزر البليار. كانت أعداد الأوروبين المسيحيين الذين تم استعبادهم كبيرة. في الجزائر العاصمة، كان هناك حوالي 740.000 إلى 760.000 عبد بين عامي 1520 و1830. في المجمل، كان هناك أكثر من مليون عبد أوروبي في شمال أفريقيا. وكان أغلبهم من الإسبان والإيطاليين، ولكن كان من بين العبيد أيضاً بحارة من شمال أوروبا، بما في ذلك السويديون. والدنماركيين. قامت القوى الأوروبية بتحدي القرصان بالقوة البحرية أو عن طريق قافلة سفنها البحرية. لكن لم تكن أي من هذه الاستراتيجيات فعالة. كان الحل الذي فضلته دول شمال أوروبا هو عقد معاهدات سلام مع دول شمال إفريقيا ودفع الجزية أو الفدية مقابل ترك البحرية التجارية للبلاد في سلام. تم تطوير هذا النظام بالكامل بحلول القرن السابع عشر. في السويد، ظهرت فكرة عقد معاهدات سلام مع دول شمال إفريقيا بالفعل في ستينيات القرن السابع عشر، لكن لم يحدث شيء بعد ذلك.

3- مساعي السويد في عقد معاهدة مع الجزائر:

إثر نجاح بعض الدول الأوروبية في عقد معاهدات مع الجزائر وعلى الخصوص من دول شمال أوروبا، انكلترا وهولندا سنة 1622، والنمسا سنة 1727، سعت السويد في عقد معاهدة مع الجزائر. وقد قامت بعدة محاولات إلى أن نجحت في عقد معاهدة مع الجزائر سنة 1729. وبالتالي كانت الدولة الأوروبية الرابعة التي عقدت مع معاهدة مع الجزائر. ونذكر فيما يلي المحاولات السابقة.

1- محاولات القرن السابع عشر: فقد حاولت السويد مرتين التوصل لاتفاق مع الجزائر من قبل هذا، الأولى في عام 1668م والثانية في السنة الموالية (1669م)، غير أن كلتا المحاولتين باءتا بالفشل.

2- محاولة بول لوخنر واصلت السويد طرق باب الجزائر للوصول إلى تفاهم معها، فقامت بمحاولة أخرى في القرن 18م بواسطة قنصلها في ليفورنو (Livorno) بول لوخنر (Paul Lochner)، الذي بادر بتقديم عرض لغرفة التجارة السويدية لتمثيلها في مفاوضات محتملة مع الدول المغاربية حول قضايا الأسرى والسفن المحتجزة. ووافقت الغرفة على ذلك وشرع القنصل سنة 1722م في محادثات مع الدول المغاربية، خاصة الجزائر، وفي سنة 1726، أرسل القنصل رسالة إلى السلطات السويدية ذكر فيها أن الدول المغاربية بدأت تتجاوب. لكن هذه المفاوضات فشلت لسيرها البطيء الذي لم يرق لتوقعات

ستوكهولم، كما أن القادة المغاربة اشترطوا اتفاقية تكون محصورة بسنوات محدّدة و عددا معينا من السفن السويدية المسموح لها بدخول المتوسط، ضف إلى ذلك فقدان القنصل لوختر كان غير أميناً بعد أن اكتُشف بأنه كان يختلس أموالاً من الصندوق المخصّص لفدية الأسرى السويديين، ولهذا سحبت السلطات السويدية الثقة منه وأعفته من منصبه كقنصل في بداية سنة 1727.

4- دور جورج لوجي (George Logie) وجون فون أوتفال (Utfall von Jean) في عقد المعاهدة 1729:

وهو تاجر اسكتلندي كان مقيماً في ستوكهولم له دراية بشؤون البحر المتوسط، تم تعيينه قنصلاً للسويد في ليفورنو . ومن هناك شرع لوجي في مفاوضاته مع الجزائر، وأرسلت السلطات السويدية أمير البحر جون فون أوتفال (Utfall von Jean) في أكتوبر 1727م كسفير كامل الصلاحيات ليبحث في مرسيليا من أجل الإشراف على المفاوضات، ولينتظر الضوء الأخضر من لوجي كي يُبحر إلى الجزائر لتوقيع المعاهدة. وقد بعث أوتفال رسالة عبر لوجي في 6 أوت 1728 اقترح فيها رسمياً من خلالها تأسيس علاقات سلمية بين الجزائر والسويد وتوقيع معاهدة سلام أبدية بين الدولتين، وعلى أساسها استدعى الداوي الديوان. وبعد مداوات حصل إجماع بين أعضائه في 25 نوفمبر 1728م على الموافقة على إقرار السلم مع السويد بعد أن أنبأهم الداوي بأن السفير كامل الصلاحيات فون أوتفال قد وافق على تسليم كل الهدايا و الإتوات التي اقترحها الديوان . ثم أرسل الداوي في 30 نوفمبر 1728م رسالة إلى فون أوتفال الذي كان ينتظر الموافقة في مرسيليا يُبشّره فيها بموافقة الديوان على إقامة. كما بعث الداوي رسالة أخرى إلى الملك السويدي فردريك الأول (Frederick I) (1676-1751) في نفس التاريخ يخبره بما اجتمع عليه الديوان، و يُعلمه أنه قد وافق على عقد المعاهدة مع السويد بنفس محتوى المعاهدة الأخيرة مع انكلترا التي عقدت في عام 1682. وبناء على هذا الموقف وصل فون أوتفال إلى الجزائر في 31 مارس 1729م، و بعد أن تشاور الداوي مع ديوانه على محتوى المعاهدة، أمضى عليها عبدي باشا و إبراهيم آغا الإنكشارية و الكاهيا ، ثم سلّمت للسفير السويدي ليطلع على الـ 22 بندا التي تتكون منها المعاهدة. و بعد أن راجع هذه البنود وقّع السفير السويدي فون أوتفال مع الداوي في 17 رمضان 1141هـ الموافق لـ 15 أبريل 1729. وأصبح بعد ذلك جورج لوجي أول قنصل سويدي في الجزائر.

أمّا عن بنود المعاهدة فكانت تشمل مواضيع مختلفة منها ما هو إقتصادي كالبندي الثاني الذي يسمح لكل السفن و التجار السويديين بالتجارة بحرية في الموانئ الجزائرية دون التعرض لهم بأذى من أحد. ومنها ما هو قانوني كالبندي الرابع الذي يتحدث عن الإجراءات التي يجب أن يتبناها الرّياس الجزائريون عند تفتيش سفينة سويدية، وعدد ضباط البحرية الجزائرية المسموح لهم بالصعود على ظهر السفينة، والتأكد من صحة جواز السفر... إلخ. و

منها ما تعرض من تأسيس قنصلية سويدية بالجزائر، وإصدار جوازات السفر الجزائري و تقديم الهدايا والإتاوات بين الجزائر و السويد.

5- تأزم العلاقات بين الجزائر والسويد 1789-1792 وعقد معاهدة 1792:

استمرت العلاقات بين الجزائر و السويد على أحسن حال في أغلب فترات القرن 18م، لكن مع نهاية ثمانينات وبداية تسعينات هذا القرن، بدأت الأمور بين البلدين بالتأزم خاصة سنة 1789م، وعدم إعلان الجزائر الحرب على السويد في هذه السنة هو الوفاق بين السويد بالدولة العثمانية. ومع وفاة الداوي محمد عثمان باشا سنة 1791م واستخلافه بحسن باشا (1798-1791)، أعلن هذا الأخير الحرب على السويد، لأنها حسبه لم تتقيد ببنود المعاهدة و لم ترسل هدايا لائقة للجزائر. وفي الثاني من أكتوبر، أعطى الداوي القنصل السويدي براندل Brandel مهلة ستة أيام لمغادرة الجزائر ، فتوجه هذا الأخير نحو ليفورنو ومن هناك إخطر القناصل السويديين في المتوسط بإعلان الجزائر الحرب على السويد لكي يُعلموا بدورهم السفن السويدية بذلك.

في السنة 1792، أعفي براندل من مهامه واعتمدت السلطات السويدية محله ماتياس سيولدبراند (Mattias Sjölderbrand). وأول مهمة كُلف بها القنصل الجديد هي عقد السلم مع الجزائر بأسرع ما يمكن لأن التجارة السويدية تعطلت كثيرا بسبب تهديد الرّياس الجزائريين. وعلى الفور بدأ سيولدبراند اتصالاته مع الداوي حسن باشا الذي خرج بمطالب أكثر من ما مضى، مُصرّحا أن السويد يجب أن تدفع ما تدفعه كل الدول الصغيرة الأخرى. القنصل وافق القنصل على شروط الداوي كلها بعد مفاوضات استمرّت من 25 أبريل حتى 5 ماي 1792م. ودفعت السويد 175 ألف ريكس دولار بين أموال و عتاد ، لتتجدد بذلك معاهدة السلم بين البلدين في 6 شوال 1206هـ الموافق لـ 25 ماي 1792م. ورغم هذه المعاهدة تأزمت العلاقات بين الجزائر و السويد طوال باقي سنوات التسعينات، فقد كان الداوي يطالب السويد دفع إتاوات إضافية لصالح الجزائر، واستمر هذا الحال حتى سنة 1814م التي أعلنت فيها الجزائر الحرب على السويد من جديد مستغلة انسحاب قوّات نابليون التي كانت تراقب المتوسط. وتمكّن الرّياس الجزائريون من أسر 7 سفن سويدية قُدّرت قيمة حمولتها بـ 500 دولار. وظلت هذه السفن مُصادرة حتى قدم مركب سويدي يحمل الجزية السنوية، و ذلك بعد توقيع معاهدة جديدة بين البلدين في نفس السنّة (1814م)، و دفع كل المستحقات المترتبة عليها.